الجمهورية التونسية
وزارة التربيـة

تونس، في 04 نوفمبر 2014

بيـــــان

تبعا لجلسة التفاوض المنعقدة يوم الثلاثاء 04 نوفمبر 2014 بين وزارة التربية والنقابة العامة لموظفي التربية بحضور السيد وزير التربية والسيد وزير الشؤون الاجتماعية والسيد رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية والسيد ممثل وزارة الاقتصاد والمالية،من الجانب الحكومي، والسيدين حفيظ حفيظ وسامي الطاهري الأمينين العامين المساعدين للاتحاد العام التونسي للشغل، من الجانب النقابي، يهمّ وزارة التربية أن تفيد الرأي العام التربوي والوطني بما يلي:

- تمّت مناقشة جملة من المطالب والنقاط العالقة، بشكل مستفيض، دون التوصّل إلى اتفاق بشأنها.
- جدّدت الوزارة التزامها بمواصلة تنفيذ بنود الاتفاقية المبرمة مع النقابة العامة لموظفي التربية في2011/12/15، في إطار صلاحياتها ومشمولاتها، مع السّعي إلى مواصلة التشاور والتنسيق مع جميع الأطراف المعنيّة من أجل تجاوز الإشكالات القائمة.
- تعهّد الوفد الحكومي بمواصلة التشاور المعمّق حول مجمل النقاط المطروحة صباح يوم غد الاربعاء 05 نوفمبر 2014، تمهيدا لاجتماع مرتقب مع الطرف النقابي في وقت لاحق يرجّح أن يكون مساء غد.

كما يهمّ وزارة التربية أن تذكر بما يلي:

- إن تفعيل المذكرة الخاصة بعطل إداريي المؤسّسات التربوية رهين توفر الإطار الإداري نظرا لخصوصية هذه المؤسّسات.
- لا مانع من ضبط مشمولات الإداريين المباشرين بالمؤسّسات التربوية وتدقيقها في مذكرة ترتيبية،إثر تكوين لجنة عمل مشتركة مع الطرف النقابي.
- لا مانع من أن تؤخذ سنوات التعاقد بعين الاعتبار ضمن مقاييس التناظر في الترقيات الاستثنائية لكل الرتب الإدارية، وذلك على سبيل التفيل.
- من المهمّ التأكيد، بخصوص التكليف بالخطط الوظيفية، على أولوية الإداريّين وأحقيتهم في شغل الخطط الشاغرة في القطاعين الإداري والمالي، شريطة وجود من تتوفر فيهم شروط التكليف بتلك الخطط.
- تذكّر وزارة التربية أن الإضراب حق يضمنه الدستور ضمن ضوابط وشروط حدّدها القانون، وترفض الاحتجاجات العشوائيّة وتعطيل المرفق العام أو مضايقة العاملين به.
- تدعو الوزارة إلى تغليب لغة الحوار الهادئ من أجل إيجاد الحلول الواقعية الكفيلة بتحقيق مطالب الإداريين.

www.education.gov.tn